الموقف العراقي (الرسمي والشعبي) من تطورات القضية الفلسطينية ١٩٤٥ – ١٩٤٧

عبد الرحمن جدوع سعيد التميمي

طالب دكتوراه /قسم التاريخ

أ.د./ خلف عبد العظيم الميري

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

كلية البنات جامعة عين شمس

أ.د / نازك زكي إبراهيم

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

كلية البنات جامعة عين شمس

المقدمة

احتفظت القضية الفلسطينية دائماً بمكانتها الكبيرة في الحياة السياسية للعراق، وذلك سواء على المستوى الرسمي للدولة والحكومة أو المستوى الشعبي للرأي العام ومجلس النواب والأحزاب السياسية والصحافة العراقية، حيث أبدى كل طرف من تلك الأطراف موقفه الداعم للقضية الفلسطينية والمساند لحقوق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ونضاله من أجل حريته المسلوبة، وبقي العراق مسانداً لفلسطين منذ صدور تصريح بلفور المشئوم الذي أعطته بريطانيا بغير حق لليهود لقيام وطن قومي لهم في قلب الأمة العربية وذلك على مرأى ومسمع من العالم كله، لتجسد فلسطين أبرز أشكال السيطرة الاستعمارية البغيضة آنذاك.

فرضية البحث:

تدور فرضية البحث حول الدور العراقي تجاه القضية الفلسطينية باعتبارها القضية المركزية بالنسبة له والعرب جميعاً، وكان حريصاً على الوقوف مع العرب سوياً بوجه المخططات المحاكة ضدها، وهو ما اعتبره العراق واجباً عليه، حيث برز دوره في كل المحافل الإقليمية والدولية للبحث عن حل شامل للقضية الفلسطينية، وسيتم بحث دور العراق (الرسمي والشعبي) تجاه القضية الفلسطينية خلال الفترة المخصصة للبحث ١٩٤٥-١٩٤٧.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث لما لهذه الفترة من أهمية كبيرة، وللإجابة على الكثير من التساؤلات وأبرزها الجهود العراقية الرسمية الدبلوماسية للبحث عن حل للقضية الفلسطينية من أجل تخليص الفلسطينيين أرضاً وشعباً من المآسي والآلام والأخطار المحدقة التي يتعرضون لها من الصهاينة.

منهجية البحث:

إن البحث في موضوع كهذا يتطلب استقراءً شاملاً والإحاطة بجميع جوانبه، لذا استخدمنا المنهج التاريخي والوصفي التحليلي.

تقسيم البحث:

قمنا بتقسيم البحث إلى المحاور التالية:

١- تشكيل لجنة التحقيق الأنجلو-أمريكية ١٩٤٥.
٢- موقف العراق والدول العربية من توصيات اللجنة.
٣- مؤتمر لندن عام ١٩٤٦.
٤- تشكيل لجنة التحقيق الدولية عام ١٩٤٧.
٥- موقف العراق والدول العربية من تقرير لجنة التحقيق الدولية.
٦- الموقف الشعبي من تطورات القضية الفلسطينية.

أولاً: تشكيل لجنة التحقيق الأنجلو-أمريكية ١٩٤٥

ومنذ إنشاء جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥ كان للعراق موقف واضح تجاه القضية الفلسطينية، إذ أعرب منذ البداية عن مخاوفه من شراء اليهود للأراضي الفلسطينية

وما يمكن أن ينتج عن ذلك من تحقيق أهدافهم الخبيثة الرامية إلى إقامة وطن قومي لهم في فلسطين، وفي جلسة مجلس الجامعة التي عقدت في ٥ نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٤٥ بالقاهرة، تم مناقشة ما أبداه مندوب العراق حمدي الباجةجي[١] من مخاوف بلاده من الأطماع الصهيونية، وقد قرر المجتمعون تشكيل لجنة اقتصادية لبحث كيفية إنقاذ الأراضي الفلسطينية، حيث تم التوصل إلى مشروع يحتوي على مجموعة من المقترحات، كما قرر تعيين هيئة من الخبراء العرب لإبداء آرائهم في هذا المشروع ووضع الخطط اللازمة في هذا الشأن على أن يكون المشتركون فيها من غير اعضاء المجلس ولا يزيد عددهم عن خمسة، واقترح الباجي جي أمام اللجنة الاقتصادية وضع رأسمال يكفي لتنفيذ الخطط التي سيتم إقرارها، على أن تتكفل به الدول العربية سنوياً كلاً حسب اقتصاد بلدهم[٢].

وفي سبيل تهيئة الأجواء إلى تحقيق الغرض من المشروع اقترح الباجي جي ما يلي:

١- أن تقوم الجامعة بتحديد المبالغ اللازمة من الدول سنوياً بغرض إنقاذ الأراضي الفلسطينية، وذلك في الحدود التي يمكن أن تساهم بها كل دولة.

٢- تصرف المبالغ المذكورة لشراء الأراضي التي يرغب مالكوها في بيعها لليهود، أو إقراضهم المال اللازم لهم للحد من عمليات بيع الأراضي، ويجوز بيع الأراضي التي تم شرائها إلى شخص عربي يتعهد بجعلها وقفاً لصالح صندوق الأمة العربية في فلسطين، ويتم إضافة المبالغ التي تم جمعها من الأراضي المباعة إلى المبالغ المرصودة لصندوق الأمة العربية.

وتم إحالة تلك المقترحات بالإضافة إلى تقرير اللجنة الاقتصادية إلى مجلس الجامعة العربية ولجنة الخبراء لإنقاذ فلسطين للبت في الأمر، كما قدم إلى مجلس الجامعة تقريرين منفصلين خاصين بمشروع انقاذ فلسطين من أعضاء اللجنة الاقتصادية، وعقب مندوب العراق في الجامعة على هذين التقريرين بأنهما يهدفان إلى نتيجة واحدة وهو الهدف بالمرصاد للسياسة التي تعمل على ضياع الاراضي الفلسطينية، وأبداء استعداد بلاده في تنفيذ أحد المشروعين أو كليهما لضرورة التصدي للصهيونية، التي قامت بشراء الكثير من الاراضي الفلسطينية وأكد على أن ذلك يحتم على العراق والعرب سرعة تنفيذ أي مشروع لمنع ذلك[٣].

في ١٣ نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٤٥ اقترح بيفن (Bevin)[٤] وزير خارجية بريطانيا على الحكومة الأمريكية تشكيل لجنة تحقيق أنجلو-أمريكية للبت في القضية الفلسطينية، وذلك بغية التخفيف من المسؤولية الملقاة على عاتق بريطانيا وبالفعل أيدت الولايات المتحدة الأمريكية الاقتراح البريطاني وتم تشكيل لجنة التحقيق المشتركة[٥].

بدأ العرب في تكثيف اجتماعاتهم في محاولة لإحباط المخططات الصهيونية والأطماع البريطانية والأمريكية، وشرعت اللجنة في مباشرة أعمالها بالاطلاع على أحوال فلسطين السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ودراسة حالة المهاجرين اليهود الأوروبيين الراغبين في الهجرة إليها، كما قامت بالاستماع إلى الآراء المختلفة من ممثلين عن العرب واليهود تمهيداً للتوصل إلى تقديم توصياتها النهائية[٦].

سارعت الحكومة العراقية فور تشكيل اللجنة إلى إيفاد محمد فاضل الجمالي[٧] وزير الخارجية للقاهرة، بهدف طرح وجهة النظر العراقية الداعية إلى الحفاظ على عروبة فلسطين، وبيان أهميتها بالنسبة للعراق من النواحي الإستراتيجية والاقتصادية والقومية، كما وجه وزير الخارجية الدعوة إلى اللجنة لزيارة بغداد للتعرف على أحوال يهود العراق وآرائهم حول أحقية الشعب الفلسطيني بأرضه[٨].

وفي ٣ ديسمبر / كانون الأول ١٩٤٥ عقد مجلس الجامعة العربية اجتماعه بالقاهرة، تحدث مندوب العراق السيد عبد المهدي عن أهمية المقاطعة وتأثيرها في الأزمة مشيراً إلى أن بلاده تدعو إليها رغم الخسائر المتوقعة من ورائها، إلا أنها تعد السلاح الوحيد لضرب الصهيونية، كما وصف رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد[٩] المقاطعة بأنها وسيلة للدفاع السلمي، مطالباً بأن تشمل جميع الوكالات الصهيونية وعمليات التصدير إلى فلسطين، وهذا يتطلب تدبيراً شاملاً مؤكداً على ضرورة تنفيذه في وقت واحد من جميع الأطراف العربية، وذلك سعياً من أجل الظفر بالهدف الأسمى وهو حماية الأراضي العربية من الأطماع الصهيونية، وبعد مناقشات طويلة اعترض الأمين العام عبد الرحمن عزام باشا بحجة أن ذلك سيعود بالضرر على المصالح العربية، وأن بريطانيا وفرنسا ستعوضان الصهيونية عن أي خسائر محتملة، إلا أن الوفد العراقي أصر على أهمية المقاطعة ودورها الكبير في إرباك خطوات اليهود نحو تحقيق هدفهم المزعوم بإقامة وطن في فلسطين[١٠].

في ١٦ مارس / آذار ١٩٤٦ وبناءً على طلب العراق وصلت لجنة التحقيق الأنجلو-أمريكية إلى بغداد بعد اكمال زيارتها إلى عواصم الدول العربية، وقابلت عدداً من الوزراء وممثلين عن الأحزاب العراقية وممثلي الطائفتين المسيحية واليهودية وممثلاً عن جمعية الدفاع عن فلسطين فضلاً عن بعض الشخصيات العامة، واستمعت إلى شهاداتهم التي اتسمت بالمصداقية والقوة في شرح أبعاد الوضع في فلسطين والحقوق التاريخية للشعب العربي[١١].

وفي ٢٨ مارس / آذار ١٩٤٦ دعت مصر إلى عقد مؤتمر على مستوى الملوك والرؤساء العرب في مدينة أنشاص بالقاهرة، وكان عبد الإله الوصي على العرش ممثلاً للعراق وأكد على أهمية قضية فلسطين بالنسبة لبلاده وللعرب كافة، وأصدر المؤتمر قراراً جماعياً جاء فيه: "إن فلسطين هي قلب المجموعة العربية، وواجب جامعة الدول العربية الدفاع عنها، وإن سبيل الحفاظ على عروبتها يتمثل في وقف الهجرة الصهيونية إيقافاً تاماً ومنع تسرب الأراضي العربية إلى أيادي الصهيونية، وضرورة العمل على تحقيق استقلال فلسطين، واعتبار أي سياسة تتخذها أي دولة أجنبية تعارض استقلالها وعروبتها عملاً عدوانياً موجهاً ضد فلسطين والدول العربية"[١٢].

لم تأت قرارات مؤتمر أنشاص ملائمة للتحديات والمخاطر التي تواجه الأمة العربية وقضيتها المركزية فلسطين، بل كان مجرد اجتماع توجيهي للحكومات والوفود المشاركة فيه[١٣].

وبعد أن أنجزت لجنة التحقيق الأنجلو أمريكية مهمتها اجتمعت في لوزان بتاريخ ٢٠ إبريل/ نيسان ١٩٤٦، وأصدرت التوصيات الآتية:

١- لن يسيطر اليهود على العرب ولا العرب على اليهود.

٢- أن لا تكون فلسطين دولة يهودية ولا دولة عربية.

٣- يجب أن يكون نظام الحكم الذي سيؤسس في نهاية المطاف مستنداً إلى التعهدات الدولية، بحيث يكفل حماية الديانات المسيحية والإسلامية واليهودية، ولا يتعارض مع ضمان حرية هجرة اليهود إلى فلسطين، وأن يؤذن بهجرة مئة ألف يهودي إلى فلسطين على أن " يبت بها قدر الامكان خلال سنة ١٩٤٦"، وأن يعجل بالهجرة الفعلية، وعبر الرئيس الامريكي هاري ترومان عن غبطته لأن

الهدف الذي سعى إليه قد تحقيق بموافقة اللجنة على السماح بهجرة اليهود إلى فلسطين[١٤].

ثانياً: موقف العراق والدول العربية من توصيات اللجنة

وفور إعلان اللجنة عن توصياتها المساندة للصهيونية أعلنت الحكومة العراقية والمجلس النيابي ومعظم الأحزاب عن استنكارهم لتوصيات اللجنة وسخطهم عليها، وأشاروا إلى مدى ما تمثله من مخاطر على القضية الفلسطينية، وطالبت الحكومة المجتمع الدولي الممثل في هيئة الأمم المتحدة بضرورة اتخاذه للتدابير اللازمة في ضوء مبادئ الحق والعدل التي أقرتها كافة الدول في ميثاقها[١٥].

وفي الفترة ٨-١٢ يونيو/ حزيران ١٩٤٦ عقد اجتماع لمجلس الجامعة العربية في بلودان بسوريا بدعوة من الحكومة العراقية لبحث القضية الفلسطينية على ضوء توصيات لجنة التحقيق الإنجليزية-الأمريكية، ومثل العراق في هذا المؤتمر حمدي الباجةجي رئيس الوزراء ومحمد فاضل الجمالي وزير الخارجية[١٦]، وناقش الحاضرون السبل والوسائل الناجحة للدفاع عن فلسطين ضد الأطماع الصهيونية التي تساعدها الدول الغربية، وأكد ممثل العراق مجدداً في كلمته على أهمية القضية بالنسبة إلى بلاده، حيث قال: "كلنا نعلم أن فلسطين هي قضية العرب بصورة عامة، وما يهدد فلسطين الآن يهدد غيرها من البلاد العربية"[١٧]، واقترح الوفد العراقي أن تخصص الدول العربية مبلغ مليوني دينار سنوياً للقضية الفلسطينية، على أن يخصص نصف المبلغ للدعاية والنصف الآخر لحماية الأراضي الفلسطينية من الاعتداءات الصهيونية ولتنظيم شئون فلسطين، غير أن هذه المقترحات لم يؤخذ بها في الاجتماع لاعتراض الوفد المصري على ارتباط الدول العربية بمبالغ معينة[١٨].

وأسفر اجتماع مجلس الجامعة العربية المنعقد في بلودان بسوريا عن بعض القرارات العلنية، ومن أهمها ما يلي:

١- انتقاد توصيات لجنة التحقيق الإنجليزية-الأمريكية لتحيزها الواضح للصهيونية والرفض التام لأي شكل من أشكال التقسيم في فلسطين.

٢- تأليف لجنة دائمة تسمى (لجنة فلسطين) تضم ممثلي الدول العربية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية.[١٩]

كما اشتمل اجتماع بلودان على بعض القرارات السرية، وهي كالآتي:

١- مناصرة أهل فلسطين من قبل الشعب العربي بجميع الوسائل من مال وسلاح ورجال.

٢- في حالة قبول توصيات اللجنة الإنجليزية-الأمريكية تتخذ التدابير التالية:

أ- العمل على عدم السماح للدولتين أو إحداهما أو رعاياهما بأي امتياز اقتصادي جديد.

ب- إعادة النظر في الامتيازات الحالية التي تخص الدولتين في البلاد العربية.

ج- عدم تأييد مصالح الدولتين في أي هيئة دولية.

د- مقاطعة الدولتين مقاطعة أدبية.

ه- تقديم شكوى رسمية إلى مجلس الأمن وهيئة الأمم المتحدة.[٢٠]

وفي جلسة المجلس الأخيرة المنعقدة في ١٢ يونيو/ حزيران ١٩٤٦ ألقى فاضل الجمالي وزير الخارجية كلمة باسم العراق، عبر فيها عن عدم اكتفاء بلاده

بمقررات المؤتمر، وأشار إلى عزم العراق على التوصية بالاحتفاظ بحرية العمل في كل ما من شأنه تلاشي خطورة الوضع في فلسطين والحفاظ على عروبتها.[٢١]

ويتضح لنا مما تقدم موقف العراق من لجنة التحقيق الإنجليزية-الأمريكية فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، إذ كان الوفد العراقي دائماً في مقدمة الصفوف خلال اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية، وحرص على إبداء آرائه في هذا الشأن، فضلاً عن المقترحات التي قدمها إلى المجلس، وكان مفادها أن العراق حريص على ضرورة اتخاذ الدول العربية مجموعة من الإجراءات اللازمة لإنقاذ فلسطين من الخطر الصهيوني.

ثالثاً: مؤتمر لندن عام ١٩٤٦

وفي ١١ أغسطس / آب ١٩٤٦ عقد وزراء الخارجية العرب مؤتمراً في الإسكندرية، وتم خلاله الاتفاق بين الوفود العربية على تقديم مذكرة إلى بريطانيا بصفتها الدولة المنتدبة على فلسطين للدخول في مفاوضات مباشرة معها حول سبل حل القضية حلاً عادلاً من وجهة النظر العربية[٢٢]، وقد قبلت بريطانيا تلك المذكرة ورحبت بها، ووجهت الحكومة البريطانية الدعوة إلى حكومات الدول العربية لإرسال وفودهم إلى مؤتمر يعقد في لندن للنظر في طرق حل القضية الفلسطينية[٢٣].

وبالفعل عقد مؤتمر لندن أولى جلساته في ١٠ سبتمبر / أيلول ١٩٤٦، وألقى بيفن رئيس وزراء بريطانيا كلمته التي أعلن فيها بأن مشروع موريسون Morrison Company[٢٤] هو الأفضل لحل القضية الفلسطينية، وفي المقابل رفضت الدول العربية بصفة قاطعة ذلك المشروع، واعتبرته لا يصلح أساساً لحل القضية الفلسطينية، وأكد محمد فاضل الجمالي وزير الخارجية العراقي على أن هذا المشروع سيؤدي إلى تقسيم فلسطين، ويجعل من شعبها العربي أقلية، ويحرمهم من أعز ما يملكون، أراضيهم الغالية[٢٥].

وفي ٣٠ سبتمبر / أيلول ١٩٤٦ قدمت الدول العربية – ومن ضمنها العراق – مشروعاً لحل القضية الفلسطينية، وجاءت بنوده كالتالي:

١- إنهاء الانتداب البريطاني واستقلال فلسطين.

٢- إنشاء حكومة ديمقراطية يكون لها دستور تضعه جمعية تأسيسية.

٣- ضمان تمتع اليهود بحقوقهم المشروعة والمحافظة على حقوق الأقليات.

٤- وقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين على الفور، وترك الأمر إلى الحكومة الفلسطينية المقبلة.

٥- عقد معاهدة تحالف بين الحكومة الفلسطينية المقبلة وبريطانيا لتوثيق العلاقات الودية بينهما.

٦- إعطاء ضمانات كافية لاحترام قدسية الأماكن الدينية والمحافظة عليها وضمان حرية زيارتها.[٢٦]

ورغم تصادم وجهة النظر العربية مع مثيلتها البريطانية إلا أن الطرفين واصلا التفاوض في مرحلة ثانية من المؤتمر في لندن بتاريخ ٤ فبراير/ شباط ١٩٤٧، وقد مثل العراق في المفاوضات محمد فاضل الجمالي وزير الخارجية الذي استبق انعقاد المؤتمر بتصريحات هامة بصفته المتحدث باسم الوفود العربية، أكد فيها على أن المشروع العربي لحل القضية الفلسطينية

هو مشروع معقول للجميع، وحذر من المخاطر التي ستترتب حال موافقة الحكومة البريطانية على قرار لا يحقق العدالة لشعب فلسطين، ورغم محاولات بيفن المستميتة في إقناع الوفود العربية بوجهة نظر بريطانيا إلا أن الجمالي جدد إعلان الوفود العربية رفضها لمسألة تقسيم فلسطين رفضاً باتاً.[٢٧]

رابعاً: تشكيل لجنة التحقيق الدولية عام ١٩٤٧

وفي ٢٩ مارس / آذار ١٩٤٧ دعت بريطانيا إلى اجتماع استثنائي للجمعية العمومية للأمم المتحدة لتشكيل لجنة تحقيق دولية لبحث المسألة الفلسطينية ومحاولة إيجاد حل نهائي لها، ووافقت الدول الأعضاء على الدعوة في حين رفضتها الدول العربية مبدية امتعاضها من كثرة تشكيل اللجان دون جدوى[٢٨]، ومن الواضح أن العراق والدول العربية كانوا متخوفين من عرض القضية على الأمم المتحدة، لأنه كان يدرك مدى الضغوط التي تتعرض لها تلك المنظمة من قبل بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية لفرض مصالحهما على طريقة حل القضية، ولذلك كان العراق متخوفاً من النتائج الوخيمة المترتبة على عرض القضية بهذه الصورة.

وفي ٢٨ إبريل/ نيسان ١٩٤٧ عقدت الجمعية العمومية للأمم المتحدة اجتماعها بناءً على دعوة بريطانيا، وتم إقرار تشكيل لجنة خاصة[٢٩] لبحث القضية الفلسطينية، وأثناء تواجد اللجنة في بيروت في ٢٣ يوليو/ تموز ١٩٤٧ قدم فاضل الجمالي وزير خارجية العراق مذكرة إليها باسم الحكومة العراقية، مؤكداً في طياتها على أهمية فلسطين بالنسبة للعراق اقتصادياً وإستراتيجياً، فضلاً عن الارتباط المصيري بين الشعوب العربية وشعب فلسطين الذي يعد جزءاً هاماً من نسيج الأمة العربية، واقترح في نهاية المذكرة إقامة دولة ديمقراطية موحدة في فلسطين، يعيش على أرضها كافة الطوائف بغض النظر عن العنصر أو الدين، وإعلان استقلال دولة فلسطين وإدراجها عضواً في جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة.[٣٠]

وبعد أن أنهت اللجنة مهمتها الموكلة إليها قدمت تقريرها إلى الجمعية العامة بتاريخ ٣١ أغسطس/ آب ١٩٤٧، وبطبيعة الحال وكما هو متوقع لم تأخذ اللجنة في تقريرها بوجهة النظر العربية، واحتوى التقرير على مشروعين مقترحين لإنهاء القضية الفلسطينية، المشروع الأول: وهو مشروع الأكثرية، ويدعو إلى إقامة دولتين، دولة عربية وأخرى يهودية، مع إقامة وحدة اقتصادية بينهما، أما المشروع الثاني: وهو مشروع الأقلية، فيدعو إلى إقامة سلطة عربية وأخرى يهودية يجمع بينهما اتحاد فيدرالي، ورفض العراق كلا المشروعين في حين سارع اليهود إلى الموافقة على المشروع الأول الذي جاء متوافقاً مع تطلعاتهم لإنشاء وطن قومي لهم في فلسطين[٣١].

خامساً: موقف العراق والدول العربية من تقرير لجنة التحقيق الدولية

ورغم الغضب العربي من قرارات اللجنة إلا أن الأمل ظل يراودهم في إمكانية إيجاد حل للقضية الفلسطينية، وكالعادة وبعد كل فشل جديد يتعرضون له تأتي نفس الخطوة وهي قمة جديدة لجامعة الدول العربية!!.

وعلى ضوء النتائج التي تمخضت عنها أعمال لجنة التحقيق الدولية شرع صالح جبر[٣٢] رئيس وزراء العراق في ٢ سبتمبر / أيلول ١٩٤٧ في إجراء الاتصالات واللقاءات مع بعض رؤساء الحكومات العربية لعقد اجتماع جديد لبحث ودراسة تقرير اللجنة، وبالفعل تم عقد القمة في صوفر بلبنان في ١٦ ـ ١٩ من نفس الشهر وحضر مندوبو الدول العربية تلبية للدعوة العراقية، وأكد صالح جبر في

كلمته على ضرورة تنفيذ مقررات بلودان السرية رداً على توصيات لجنة التحقيق الدولية التي وصفها بأنها تهدم حقوق العرب ومصالحهم في فلسطين، فضلاً عن إبلاغ الحكومتين البريطانية والأمريكية بذلك، مع ضرورة تقديم المساعدات اللازمة لعرب فلسطين لمواصلة الكفاح المسلح.[٣٣]

واقترح صالح جبر أن يتبنى الاجتماع المقررات الآتية :

١- التأكيد على أن نتائج اللجنة الدولية هي هدم واضح لحقوق عرب فلسطين في الاستقلال، وأنها نقض صارخ للعهود والمواثيق الدولية ومن أهمها ميثاق الأمم المتحدة، وأنها خطر يهدد أمن فلسطين والدول العربية كافة ويجب مواجهته بكل السبل.

٢- العمل على مواجهة أي قرار لا يعطي فلسطين استقلالها كدولة عربية.

٣- تحميل بريطانيا وأمريكا المسئولية الكاملة عن كل ما يحدث في فلسطين.

٤- قيام الدول العربية بمواصلة المساعي السياسية والدبلوماسية الحثيثة مع أعضاء الأمم المتحدة لتوضيح وجهة النظر العربية في رفض توصيات لجنة التحقيق الدولية، ودعم استقلال فلسطين كدولة عربية.

٥- تشكيل لجنة عسكرية من مندوبي الدول العربية المشاركة في الاجتماع لدراسة الاوضاع العسكرية في فلسطين بالنسبة للعرب واليهود وتقديم التوصيات على ضوء الاحتمالات الممكنة الوقوع بعد انسحاب القوات البريطانية من فلسطين يكون مقرها في القاهرة لتقديم المساعدات ووسائل الدفاع عن فلسطين.[٣٤]

وفي ٦ أكتوبر / تشرين الأول ١٩٤٧ وخلال شرح القضية الفلسطينية أمام لجنة فلسطين، أدلى العراق بكلمته من خلال نوري السعيد رئيس مجلس النواب، حيث استفاض في شرح تاريخ فلسطين السياسي واصفاً تقرير لجنة التحقيق الدولية بأنه قرار مجحف بحق الفلسطينيين والعرب، وأن توصياتها غير قابلة للتنفيذ، كما ندد بالصهيونية وأطماعها والأساليب التي تتبعها والمبالغ التي تنفقها لتحقيق مآربها، وأكد على أن الحل الوحيد للقضية هو استقلال فلسطين وإخراج الإرهابيين منها، كما أدلى محمد فاضل الجمالي وزير الخارجية بكلمة أكد فيها على أن فرض مشروع التقسيم هو أمر لا يصح إذا كانت أغلبية الشعب ترفضه وتقاومه بكل عنف وشدة، كما أن إخضاع الأغلبية عن طريق القوة سيؤدي إلى إشعال حرب أهلية في المنطقة، وسيعقد الأمور بشكل كبير، وأشار إلى أن عرب فلسطين لن يوقعوا معاهدة مع دولة يهودية، وأن تلك الدولة إن باتت حقيقة ستواجه عداء شديد ليس من فلسطين والعرب فحسب بل من العالم الإسلامي بأكمله.[٣٥]

ثم عقدت جامعة الدول العربية قمتها على مستوى رؤساء الحكومات في الفترة ٧-١٥ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٤٧ في عالية بيروت، ومثل العراق فيها صالح جبر رئيس الوزراء ونوري السعيد رئيس مجلس النواب ومحمد فاضل الجمالي وزير الخارجية، وبهذه المناسبة قال الجمالي: "إن فلسطين للفلسطينيين، وإن تقرير المصير وتطبيق النظام الديمقراطي والهجرة أمر يعود إلى أهل البلاد الشرعيين"، ونوه الجمالي في حديثه إلى التمييز بين اليهود والصهيونية، مؤكداً على ضرورة العمل بالأسس والمبادئ السياسية والديمقراطية من أجل حل القضية، كما أكد على أن الابتعاد عن ذلك سيعقد الأمور أكثر مما يحلها[٣٦].

وأعلن صالح جبر عن موافقة بلاده على تنفيذ مقررات بلودان السرية واتخاذ الاحتياطات العسكرية على حدود فلسطين ودعم أهلها بالمساعدات اللازمة للدفاع عن أراضيهم، فضلاً عن تجديد مناشدة العراق للحكومات العربية في ضرورة تقديم الدعم المالي اللازم لذلك، وفي الجلسة المنعقدة في ١١ من نفس الشهر قرر المجتمعون تشكيل لجنة[٣٧] تشرف على إدارة العمل العربي في فلسطين، وتعمل اللجنة على تنظيم صرف الأموال الواردة من الدول العربية على مساعدة شعب فلسطين في الدفاع عن نفسه، وتم اختيار رؤساء وفود العراق ومصر وسوريا والأردن لعضوية هذه اللجنة، وفي الوقت نفسه اجتمعت اللجنة الفنية التي شكلها مجلس الجامعة، لدراسة الموقف العسكري وما يمكن اتخاذه من اجراءات لمعالجته، ومثل العراق في هذه اللجنة اللواء اسماعيل صفوت معاون رئيس اركان الجيش العراقي فضلاً عن باقي ممثلي دول الجامعة العربية من مدنيين وعسكرين، وفي ختام الاجتماع رفعت اللجنة تقريرها إلى الجامعة في ٩ اكتوبر/ تشرين الاول ١٩٤٧ جاء فيه: " بالنظر للموقف السياسي في هيئة الامم المتحدة وما هو متوقع من القرارات السيئة فيما يتعلق بفلسطين يتحتم القيام بعمل جدي وسريع له نتائج مثمرة فاذا كانت الدول العربية مجدة في قراراتها فيجب أن تقوم جميعها بالاعمال الاتية:

١- اشراك قواتها النظامية بالقتال.

٢- عقد مؤتمر عسكري من بين رؤساء اركان الجيوش العربية لتثبيت القوات الواجب تحشيدها.

٣- البت فوراً في توحيد القيادة العامة للقوات النظامية لجميع الجيوش العربية.

٤- استعداد الحكومات العربية لتقديم المساعدات المقتضية لتموين الجيوش العربية التي ستكون في اراضيها[٣٨].

مما سبق يتضح أن العراق كان حريصاً على مشاركته في كل الاجتماعات والمحافل والمناسبات الدولية التي تناقش قضية فلسطين، وكان تشكيل وفوده دائماً على مستوى عالي في الحكومة العراقية، وكل ذلك سعياً نحو تحقيق آمال الشعب الفلسطيني في تحرير أرضه، وحفاظاً على وحدة الصف العربي، وخوفاً من ضياع جزء لا يتجزأ من الوطن العربي الكبير.

أما عن الموقف الشعبي العراقي من القضية الفلسطينية فهو بمثابة دفاع الأخ عن أخيه المظلوم، إذ جاءت معاناة الشعب الفلسطيني وهمومه دوماً في قلب كل مواطن عراقي على مر التاريخ، وخاصة منذ صدور وعد بلفور الذي أدى إلى هياج الشعب العراقي لمناصرة فلسطين ضد الأطماع الصهيونية.

يدل موقف الشعب العراقي بجميع طوائفه من قضية فلسطين على أصالته العربية التي لا تشوبها شائبة، إذ وضع نصب عينيه مصلحة شعب فلسطين في التخلص من خطر الصهيونية، وواكبت الحكومة العراقية الحديثة منذ تشكيلها الرأي العام العراقي الرافض للاعتداءات الصهيونية على أراضي فلسطين، مما جعل الشعب العراقي يشعر بأنه جزء من الأمة العربية ويقع على عاتقه دور كبير في حل أزماتها وإزالة الظلم الواقع عليها، كما ازداد اهتمام الفئة الواعية – باعتبارهم من تقع عليهم المسئولية الأكبر – بضرورة إزكاء الروح الوطنية والنزعة القومية العربية بين أبناء الشعب العراقي[٣٩].

ومع إصرار بريطانيا على مناصرة أطماع الصهيونية في أراضي فلسطين العربية، بل وقيامها بمساعدتهم مالياً وعسكرياً، ازداد الغضب الشعبي العراقي على السياسات البريطانية المجحفة بحقوق شعب فلسطين، فاندلعت مظاهرة كبيرة قام بها الطلاب والعمال أمام السفارة البريطانية في بغداد، وهتفوا ضد بريطانيا مطالبين حكومتها بالجلاء عن فلسطين والبلاد العربية الأخرى.[٤٠]

وبعد صدور توصيات لجنة التحقيق الدولية في ٣١ أغسطس/ آب ١٩٤٧ أبدى الشعب العراقي غضبه الشديد ورفضه لتلك التوصيات جملة وتفصيلاً واعتبرها بمثابة اعتداء على الحقوق الفلسطينية، وامتلأت شوارع بغداد وبعض المدن العراقية بمظاهرات عارمة تندد بالسياسة البريطانية والأطماع الصهيونية[٤١].

وفي ٢٢ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٤٧ عقد رؤساء القبائل العراقية مؤتمراً شعبياً حاشداً في مدينة الحلة بمحافظة بابل جنوب بغداد، وذلك بزعامة الشيخ موحان الخير الله[٤٢]، وقد تجلت في المؤتمر مشاعر التضامن والإخلاص للأمة العربية بشكل عام وللقضية الفلسطينية بشكل خاص، ولم يتخلف من الشيوخ والقبائل أحداً سواء من العرب أو الأكراد، حيث لم تمنع الخلافات العرقية من حضورهم جميعاً، كما حضر المؤتمر صالح جبر رئيس الوزراء الذي قال في كلمته: "إن الحكومة العراقية متضامنة مع مثيلاتها في جامعة الدول العربية عازمون على تحقيق طموحات الشعب العربي، ومن ثم إنقاذ فلسطين"، وأكد المؤتمر على أن العدو واحد ويجب الوقوف أمامه وتجنب التخاذل أو الفرقة[٤٣].

وأقر المؤتمر ما يلي:

١- اعتبار فلسطين قلب البلاد العربية النابض، وجزء لا يتجزأ من الكيان العربي الواحد، وأن الخطر الذي يهددها يهدد العراق وشعبه وكافة الدول العربية على حد سواء. وإن كل محاولة ترمي إلى اقتطاع جزء من فلسطين حتى لو كان شبراً واحداً لإعطائه إلى الصهاينة تعد خطراً مباشراً على البلاد العربية والإسلامية، وواجب على العرب الدفاع عن كيانهم من هذا الخطر المشؤوم.

٢- إن كل حل لمشكلة فلسطين لا يرضي شعبها والبلاد العربية ويفرض عليهم بالقوة يمثل تحدياً لهم وخطراً على أمنهم وسلام الشرق الأوسط بالكامل.

٣- كل من يؤيد مشروع تقسيم فلسطين يعد عدواً مباشراً للعرب والمسلمين. ودفع الخطر عن فلسطين والقيام بالتعبئة العامة والشاملة يعد واجباً دينياً وقومياً، وضرورة الالتزام بما أقره العلماء ورجال الدين المسلمين القاضية بوجوب الجهاد المقدس.

٤- يهيئ أعضاء المؤتمر جميع أفراد عشائرهم القادرين على حمل السلاح استعداداً للقيام بهذا الجهاد المقدس لإنقاذ فلسطين.

٥- تبليغ هذه القرارات إلى سكرتير الأمم المتحدة ومجلس الأمن والأمانة العامة للجامعة العربية ومجلس الوزراء العراقي وكافة الوزارات الأخرى[٤٤].

وهكذا كان موقف الشعب العراقي دائماً واضحاً وجلياً في مناصرته للقضايا العربية بشكل عام وللقضية الفلسطينية بشكل خاص، إذ عاهدوا أنفسهم بالدفاع عن فلسطين العربية باعتبارها جزء لا يتجزأ من العالم العربي، ورفضوا بشكل بات اقتحام

جسم غريب فيما بينهم، مؤكدين على ضرورة وحدة الصف العربي وتلاحم الشعوب والحكومات في تعاون مشترك في سبيل بناء قوة موحدة تقف في وجه كل المخططات الاستعمارية والإمبريالية والصهيونية.

أما الأحزاب العراقية فقد أعلنت عن موقفها الرافض تجاه الهجرة اليهودية لفلسطين منذ البداية، ومعارضتها للموقف الأمريكي وإدانتها له، واعتبرت الأحزاب أن من واجبها الدفاع عن فلسطين وقضية شعبها العادلة التي تعتبر قضية العرب المركزية، وطالبت الأحزاب باستقلال فلسطين دولة عربية موحدة، وربما لم تتفق الأحزاب العراقية وتتحد حول أمر ما باستثناء القضية الفلسطينية، فقد اتفقوا على تشكيل جمعية فيما بينهم باسم "جمعية الدفاع عن فلسطين" ١٩٤٦، وقد عقدت تلك الجمعية مؤتمراً عربياً في بغداد ودعت إليه كافة الهيئات العربية المدافعة عن فلسطين، وذلك في محاولة لتنسيق المواقف العربية المختلفة واتخاذ القرارات المناسبة التي من شأنها إنقاذ الأراضي العربية الفلسطينية من أطماع الصهيونية، وإبلاغ تلك القرارات لجميع الحكومات العربية ومن ضمنها الحكومة العراقية[٤٥].

كما انضوت الأحزاب العراقية ضمن صفوف الشعب العراقي في المظاهرات الغاضبة حيال توصيات اللجنة الدولية بشأن فلسطين، وعقدت اجتماعات بمقر حزب الأحرار للتباحث بشأنها، وأصدر المجتمعون بياناً يحث الشعب العراقي على الإضراب العام لبيان سخطهم على توصيات اللجنة وعلى السياسات البريطانية والأمريكية التي وصفوها بالعدوانية والمغتصبة لحقوق فلسطين والدول العربية، كما أعرب البيان عن مناصرة الشعب العراقي كله لإخوانهم في فلسطين[٤٦].

وفي إطار مساندة الأحزاب العراقية للقضية الفلسطينية تقدم كل من حزب الاستقلال (الداعي للقومية العربية والنابذ للعنصرية والاستعمار الأجنبي) والوطني الديمقراطي (من الأحزاب التقدمية والمناوئ للأحلاف الغربية والمكافح للاستعمار والساعي للوحدة مع البلدان العربية) والأحرار والشعب والاتحاد الوطني ببرقية إلى رئيس الوزراء العراقي، تتضمن ما يلي:

١- إبلاغ الحكومة العراقية بأن أهمية فلسطين وأمنها والحفاظ عليها هدفاً وحيداً لدى الأحزاب والشعب العراقي، واعتبار توصيات اللجنة التي تشكلت من قبل أمريكا وبريطانيا للتحقيق بالقضية الفلسطينية ضد العراق والدول العربية.

٢- على الحكومة العراقية بمشاركة الجامعة العربية اتخاذ قرار ينص على استقلال فلسطين كدولة عربية موحدة.

٣- عرض القضية الفلسطينية على الأمم المتحدة، وعلى الحكومة العراقية أن تعمل جاهدة للدفاع عن القضية المركزية للأمة العربية.

كما أبلغت الأحزاب سالفة الذكر احتجاجها إلى سفيري بريطانيا والولايات المتحدة في العراق، وأكدت لهما ضرورة عدم تطبيق هذه التوصيات، والاعتراف بالحقوق العربية في فلسطين والتركيز على ما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة بشأن تقرير المصير، وطالبت الأحزاب الحكومة العراقية بتقديم المساعدات المالية والمعنوية للشعب الفلسطيني.[٤٧]

أعرب بعض الشيوعيين الوطنيين عن تأييدهم لسائر الأحزاب العراقية في معارضة توصيات اللجنة، وحثوا الحكومة على بذل الجهد من أجل إقامة دولة عربية في فلسطين، وشاركوا صفوف الجماهير في التظاهرات

منذ البداية، وطالبوا الأمة العربية بالوقوف بوجه المخططات الاستعمارية التي تنال من وحدة العرب وألا تترك فلسطين فريسة لمؤامرات الاستعمار، كما طالبوا بعرض القضية الفلسطينية على مجلس الأمن محملين بريطانيا كل ما يحدث للشعب العربي الفلسطيني.(٤٨)

وهكذا اصطفت الأحزاب العراقية في بوتقة واحدة لمساندة الشعب الفلسطيني في أزمته الخطيرة، ونزلوا مع الشعب العراقي في المظاهرات الحاشدة الغاضبة التي أدانت ورفضت كل ما يحاك ضد فلسطين، حيث رفضوا كل المؤامرات والدسائس التي دبرتها الدول الاستعمارية لتنصيب اليهود ملاكاً على الأراضي العربية، كما ضغطت الأحزاب بشدة على الحكومة العراقية لتقديم المساعدات المادية والمعنوية – فضلاً عن التأييد السياسي – للشعب الفلسطيني.

كما كان لمجلس النواب العراقي دوره الكبير في أحداث فلسطين، ولم يتأخر النواب في تلبية واجبهم العربي والقومي والإنساني تجاه الشعب الفلسطيني وما حل به من أزمات وأوضاع مأساوية يندى لها الجبين، وقد أعربوا عن سخطهم من المؤامرات الصهيونية وجرائمها بحق الفلسطينيين، ونددوا بكل ما تعرضوا له من ظلم، مؤكدين على ضرورة مساعدة العراق إخوانهم وسرعة تقديم المساعدات المالية والعسكرية وكل ما يلزم لدعم المقاومة العربية في فلسطين(٤٩).

وعندما أصدرت لجنة التحقيق الإنجليزية-الأمريكية توصياتها لصالح الصهيونية عام ١٩٤٦، كان للمجلس النيابي صوت واضح وجلي ممثلاً عن الشعب والرأي العام بالاستنكار الشديد، وتم إرسال برقيات عدة إلى مختلف الهيئات النيابية في العالم وإلى رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والاتحاد السوفيتي وإيران وأفغانستان احتجاجاً على التوصيات التي اعتبرها المجلس غير عادلة للحقوق الفلسطينية، وطالب المجلس بإصدار القرارات التي تصون عروبة فلسطين واستقلالها، وقطع العلاقات التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وإبطال المعاهدة العراقية-البريطانية، وجلاء القوات الأجنبية عن كل البلاد العربية، وحث المجلس الجامعة العربية على اتخاذ الإجراءات الواجبة واللازمة بحق القضية الفلسطينية، واقترح النواب طرد الصهاينة من فلسطين(٥٠).

واستمر مجلس النواب في متابعة القضية الفلسطينية عن كثب واهتمام بالغ، فبعد فشل مؤتمر لندن بمرحلتيه الأولى والثانية عقد المجلس جلسة خاصة بحضور الحكومة العراقية لمناقشة القضية الفلسطينية وطرق معالجتها، وعرض نوري السعيد رئيس الوزراء الوضع المتأزم قائلاً: "إن قضية فلسطين من القضايا القومية الهامة، ونظراً لفشل مؤتمر لندن قامت بريطانيا بعرض القضية على منظمة الأمم المتحدة، وقد وصلتنا أنباء عن أن المنظمة ربما تتخذ قراراً نهائياً في وقت قريب"، وقد علق النواب على ذلك بأن قرارات بلودان السرية هي الأنسب لحل القضية في ظل التعنت الدولي، وأكدوا على ضرورة التحلي بالجدية في هذا الظرف العصيب وإلا ستضيع فلسطين من العرب إلى الأبد(٥١).

لقد أدرك المجلس النيابي العراقي جيداً واجبه القومي العربي، واهتم بشكل خاص بهموم الشعب الفلسطيني، فقد خصص عدداً كبيراً من جلساته لمناقشة أبعاد القضية الفلسطينية وتطوراتها، ولم يدخر المجلس وسعاً من أجل إنقاذ فلسطين العربية وحماية أراضيها من اعتداءات الصهيونية.

أما الصحافة العراقية فقد كانت حريصة على نقل الأحداث والأنباء التي تمس الأوضاع الفلسطينية وفضح المخططات الصهيونية، كما واكبت الصحافة الموقف الشعبي العراقي بنقل ومتابعة التظاهرات الرافضة لما يحدث والساخطة على تحالف الغرب مع الصهاينة، كما نقلت الصحافة المواقف الرسمية للسلطات العراقية المنددة بسياسة الانتداب البريطاني في فلسطين[٥٢]، كما دعت الصحافة صراحة إلى استخدام السلاح في وجه السياسة البريطانية المحرضة لليهود والمساندة لهم[٥٣].

وبصفة عامة كانت الصحافة العراقية دوماً مدركة لواجبها تجاه القضية الفلسطينية، فبعد صدور توصيات اللجنة الإنجليزية-الأمريكية ١٩٤٧ أوضحت الصحافة عبر مقدمات الصحف والمقالات المختلفة ما تقوم به الدول الاستعمارية من انتهاك للحقوق الفلسطينية والعربية، كما مارست الصحافة ضغوطها باعتبارها السلطة الرابعة على الحكومة العراقية لاتخاذ الإجراءات اللازمة للحيلولة دون تنفيذ توصيات اللجنة وقيام دولة صهيونية على أراضي فلسطين العربية[٥٤].

وحذرت الصحافة العراقية من خطر تقسيم فلسطين باعتباره أمنية صهيونية قديمة، مؤكدة على أن نجاح المؤامرات الدولية في تحقيق تلك الأمنية لليهود سيكون على حساب عروبة فلسطين واستقلالها، وأشارت الصحافة إلى أن الأمم المتحدة سوف تظهر على حقيقتها، فإما أن تكفل السلام الدولي وحقوق الشعوب وحرياتهم، وإما أن تدعم المجرمين والغزاة، ونوهت الصحافة العراقية إلى أن توصيات اللجنة وتأييد بعض الدول لها قد أظهر لنا من هم أعداؤنا الذين يضمرون لنا الشر في نفوسهم، ودعت جميع الحكومات العربية إلى معاملة تلك الدول بالمثل[٥٥].

الخاتمة

وختاماً لما سبق، فإن ما حدث في فلسطين هو مؤامرة خبيثة دنيئة من اليهود لاقتطاع جزء غالي من الوطن العربي تمهيداً لإنشاء دولتهم فيها على أنقاض وركام أحلام الشعب العربي، وعانى الشعب الفلسطيني من جراء ذلك وتعرض إلى اعتداءات دموية من قبل العصابات الصهيونية التي كانت مدعومة بالمال والسلاح من الدول الاستعمارية، وتحمَّل الكثير من المآسي والدمار في سبيل مقاومة العدو وقام بالعديد من المواجهات المسلحة ضد طغيان وإجرام الصهاينة، ولكن دفعته تلك الظروف وذلك القهر إلى الهجرة والنزوح من أراضيه.

وقد وقف العراق موقفاً كبيراً لنصرة شعب فلسطين، سواء على المستوى الرسمي للدولة والحكومة، أو على المستوى الشعبي من مظاهرات واحتجاجات ملأت شوارع العاصمة بغداد وسائر المدن العراقية، فضلاً عن المواقف المثيلة من الأحزاب العراقية ومجلس النواب والصحافة العراقية، بدءاً من اتخاذ المواقف المناهضة للهجرة اليهودية إلى فلسطين والتحذير من خطرها، وعمليات بيع الأراضي إلى اليهود، فقد كان العراق مدركاً لخطورة تلك الأحداث على استقلال وعروبة فلسطين، فضلاً عن تهديد أمن واستقرار المنطقة بأسرها.

هوامش البحث

(١) حمدي الباجةجي: ولد في عام ١٨٨٦ ببغداد، وهو سياسي وإداري عراقي، تلقى تعليمه بإسطنبول، وعين وزيراً للأوقاف عام ١٩٢٦، ورئيساً لمجلس النواب ١٩٤١، ومثل العراق في جامعة الدول العربية عدة مرات، وتولى رئاسة

الـوزراء فـي عـام ١٩٤٤، وعـرف بنصـرته للقضـية الفلسـطينية والتنديـد بسياسـة بريطانيـا تجـاه العـرب، وتـوفي عـام ١٩٤٨. للمزيـد أنظـر: سـامي حسـين الطـائي: عـدنان الباجـةجي ودوره الدبلوماسـي والسياسـي فـي العـراق حتـى عـام ١٩٦٩، رسـالة ماجسـتير، كليـة التربيـة للعلـوم الإنسـانية، جامعـة ديـالى، ٢٠١٢، ص١٢-١٣.

(٢) جامعـة الـدول العربيـة: مضـابط جلسـات مجلـس الجامعـة، الجلسـة الثالثـة المنعقـدة فـي ٧ نـوفمبر/ تشـرين الثـاني ١٩٤٥، والجلسـة الرابعـة المنعقـدة فـي ١٨ نـوفمبر/ تشـرين الثـاني ١٩٤٥، ص٨٣-٨٦؛ عايـدة سـليمة: مصـر والقضـية الفلسـطينية، دار الفكـر للدراسات والنشر والتوزيع، ط١، القاهرة، ١٩٨٦، ص٤٨.

(٣) المصدر نفسه، ص٨٧.

(٤) ارنسـت بـيفن (Ernest Bevin): ولـد فـي عـام ١٨٨١، وهـو سياسـي بريطـاني، أصـبح وزيـراً للعمـل ١٩٤٠-١٩٤٥، ثـم وزيـراً للخارجيـة ١٩٤٥-١٩٥١، وكانـت لـه العديـد مـن المشـاركات السياسـية التـي اتسـمت بالانحيـاز إلـى اليهـود وخاصـة فـي حـرب فلسـطين ١٩٤٨، وتـوفي عـام ١٩٥١. للمزيـد أنظـر: محمـد حسـن: مولـد السياسـي البريطـاني ارنسـت بـيفن، منشـور بتـاريخ ٧ مـارس/ آذار ٢٠١٣ علـى الرابط: http://www.vetogate.com/152150

(٥) جامعـة الـدول العربيـة: الإدارة العامـة (إدارة فلسـطين، الشـعبة السياسـية، الوثـائق الرئيسـة فـي قضـية فلسـطين)، المجموعـة الأولـى ١٩١٥-١٩٤٦، القـاهرة، ١٩٥٧، وثيقـة رقـم ٤٤ بشـأن بيـان وزيـر الخارجيـة البريطـاني عـن لجنـة التحقيـق الإنجليزية – الأمريكية، ص٣٥٣-٣٥٨.

(٦) (د. ك. و.) : ملفـات الـبلاط الملكـي، ملـف ٢١٢/١٣٥٦٢، كتـاب وزارة الخارجيـة السري إلى الديوان الملكي، بتاريخ ٢٢ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٤٥، (و)٢٠.

(٧) محمـد فاضـل الجمـالي: ولـد فـي عـام ١٩٠٣ ببغـداد، حصـل علـى شـهادة الليسـانس فـي التربيـة مـن الجامعـة الأمريكيـة فـي بيـروت، وعمـل بالتـدريس فـي بغـداد، ثـم سـافر إلـى أمريكـا وحصـل علـى شـهادة الـدكتوراه فـي الفلسـفة، ثـم عمـل بالسياسـة وعـين وزيـراً للخارجيـة عـام ١٩٤٧، وتـرأس الوفـد العراقـي فـي الأمـم المتحـدة أكثـر مـن مـرة، وانتخـب رئيسـاً لمجلـس النـواب فـي عـام ١٩٥٣، وأطلـق عليـه عـدة ألقـاب، منهـا رجـل الدبلوماسـية والعقـل السياسـي المبـدع، وتـوفي عـام ١٩٩٧. للمزيـد أنظـر: هاشـم حسـن الشـهواني: السياسـة الدوليـة (١٩٦٥-١٩٧٥) دراسـة تاريخيـة لقضـايا عالميـة، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الموصل، ٢٠٠٦، ص٥٢.

(٨) محمـد فاضـل الجمـالي: ذكريـات وعبـر مـن العـدوان الصـهيوني وأثـره فـي الواقـع العربي، دار الكتاب الجديد، ط١، بيروت، ١٩٦٤، ص٢٦.

(٩) نـوري السـعيد: ولـد فـي عـام ١٨٨٨ ببغـداد، تخـرج مـن المدرسـة العسـكرية فـي إسـطنبول برتبـة مـلازم ثـاني، التحـق بـالجيش التركـي المـرابط فـي العـراق، ثـم عـين رئيسـاً للأركـان فـي الجبهتـين الحجازيـة والسـورية، وشـارك فـي حـرب الصـحراء مـع لـورنس ١٩١٦-١٩١٨، وفـي عـام ١٩٢١ عـين رئيسـاً للأركـان العامـة ثـم قائـداً للجـيش العراقـي، وخـلال الفتـرة ١٩٢٠-١٩٥٨ تـولى رئاسـة الـوزارة فـي العـراق أربـع عشـرة مـرة، ووزارة الـدفاع سـت مـرات، ومثلهـا فـي وزارة الخارجيـة، وتـم اغتيالـه فـي عـام ١٩٥٨ إثـر قيـام الثـورة بقيـادة عبـد الكـريم قاسـم. للمزيـد أنظـر: حنـا بطـاطو: العـراق – الطبقـات الاجتماعيـة والحركـات الثوريـة مـن العهـد العثمـاني

حتى قيام الجمهورية، ترجمة: عفيف الرزاز، دار الحياة للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١١، ص٢١٤.

(١٠) تقرير عن أعمال الوفد العراقي في دور الاجتماع الثاني لمجلس الجامعة العربية وأهمية المقاطعة أنظر: (د. ك. و.) : ملفات البلاط الملكي، ملف ٢١٢/١٢٩٢٨، كتاب وزارة الخارجية السري إلى الديوان الملكي بتاريخ ٣١ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٤٥، (و)٨؛

Sydney Nettleton Fisher: The Middle East: A History, Routledge and K. Paul, 2nd Edition, London, UK, 1971, P.663.

(١١) وقد تناول فاضل الجمالي اهتمام مختلف دوائر السياسة العراقية بقضية فلسطين خلال كلمته في مؤتمر فلسطين بلندن. وللمزيد انظر؛ عبد الرزاق الحسني: تاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي ١٩٢١-١٩٥٨، دار الشئون الثقافية العامة، ج٤، بغداد، ١٩٨٨، ص١٩.

(١٢) تقرير لجنة التحقيق النيابية في قضية فلسطين: مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٩، ص٥٣؛

Jon Kimche: Seven Fallen Pillars: The Middle East 1915-1950, Secker and Warburg, London, UK, 1950, PP.54-60.

(١٣) محمد عزة دروزة: القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها، المطبعة العصرية الحديثة، ط٢، بيروت، ١٩٦٠، ص٥٥.

(١٤) جامعة الدول العربية: الإدارة العامة، مصدر سابق، وثيقة رقم ٤٦، ص٣٦٢-٣٧٧.

(١٥) جعفر عباس حميدي: القضية الفلسطينية في مواقف ومناهج الأحزاب السياسية في العراق ١٩٤٦-١٩٥٨، مجلة معهد البحوث والدراسات العربية، العدد الثالث عشر، القاهرة، ١٩٨٤، ص٢٩٥-٢٩٧.

(١٦) تقرير لجنة التحقيق النيابية في قضية فلسطين: مصدر سابق، ص٥٧.

(١٧) جامعة الدول العربية: مضابط جلسات مجلس الجامعة، مصدر سابق، الجلسة الأولى المنعقدة في ٨ يونيو/ حزيران ١٩٤٦، ص٣.

(١٨) عايدة سليمة: مرجع سابق، ص٥١؛ محمد فاضل الجمالي: مرجع سابق، ص٢٧.

(١٩) محمود أحمد المعماري: العراق والقضايا العربية في جامعة الدول العربية ١٩٤٥-١٩٦٧، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠٠٨، ص٢٥.

(٢٠) تقرير لجنة التحقيق النيابية في قضية فلسطين: مصدر سابق، ص٥٦.

(٢١) تقرير لجنة التحقيق النيابية في قضية فلسطين: مصدر سابق، ص٦٠-٦١.

(٢٢) جامعة الدول العربية: مضابط جلسات مجلس الجامعة، مصدر سابق، الجلسة الرابعة المنعقدة في ١١ أغسطس/ آب ١٩٤٦، ص٥٤.

(٢٣) فاضل حسين: تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي ١٩٤٦-١٩٥٨، مطبعة الشعب، بغداد، ١٩٦٣، ص٦٢-٦٤.

(٢٤) مشروع موريسون Morrison Company: هو مشروع قدمته بريطانيا حول القضية الفلسطينية، ورد فيه أن حل القضية يتمثل في إقامة نظام يكفل حكماً ذاتياً لكل من العرب واليهود تحت إدارة حكومة مركزية، وعليه يتم بموجب المشروع تقسيم فلسطين إلى أربعة مناطق (عربية – يهودية – القدس – النقب). سمير عبد الوهاب التكريتي: العراق والقضية الفلسطينية ١٩٤٨-١٩٥٨، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٧٠، ص٢٣. للتفاصيل انظر:

George E. Kirk: The Middle East 1945-1950, Oxford University Press, London, UK, 1954, P.237.

(٢٥) دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، فيلم٣٧، ملف رقم ٥/٧٢/٤، ج٢، من المفوضية الملكية المصرية في بغداد إلى وزارة الخارجية المصرية، بشأن مؤتمر فلسطين في لندن.

(٢٦) جامعة الدول العربية: الإدارة العامة، مصدر سابق، وثيقة رقم ٥١، ص٤٠٠.

(٢٧) (د. ك. و.) : ملفات البلاط الملكي، ملف ٢١٦/١٠٦٨٠، كتاب وزارة الخارجية السري إلى الديوان الملكي، بتاريخ ٢٠ يونيو/ حزيران ١٩٤٨، (و)١٤١؛ دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، فيلم٣٧، مصدر سابق، بشأن إرسال مذكرة عن اجتماع الوفود العربية لدى مؤتمر فلسطين.

(٢٨) صباح مهدي ويس: الجامعة العربية والقضية الفلسطينية ١٩٤٥-١٩٦٥، أطروحة دكتوراه، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ١٩٩٨، ص١٢٧.

(٢٩) سميت اللجنة باسم (يونسكوب UNSCOP) نسبة للأحرف الأولى من (لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين) (United Nations Special Committee on Palestine)، وتكونت اللجنة من: أستراليا – كندا – تشيكوسلوفاكيا – جواتيمالا – الهند – إيران – هولندا – بيرو – السويد - أوروجواي – يوغوسلافيا، وكانت مهمتها إعداد تقرير يرفع إلى الجمعية العمومية للأمم المتحدة تعرض فيه المقترحات القابلة للتنفيذ لحل المشكلة الفلسطينية. وللمزيد حول مقترحات العراق بشأن أعمال وصلاحيات لجنة التحقيق أنظر:

U.S. Department of State: Foreign Relations of the United States (FRUS): 1948, Vol.V, Part 1, List of Abbreviations and Symbols, United States Government Printing Office, Washington D.C., USA, 2008.

(٣٠) حول مذكرة العراق أنظر: دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، فيلم٢٥٠، محفظة٤٨١، ملف رقم ١/١٤٢/١٣٩، ج١، من المفوضية الملكية المصرية في بغداد إلى وزارة الخارجية المصرية، بشأن مذكرة العراق أمام لجنة التحقيق الخاصة بالقضية الفلسطينية؛ يوسف خوري: المشاريع الوحدوية العربية ١٩١٣-١٩٨٩، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢، بيروت، ١٩٩٠، ص٢٠٦.

(٣١) هنري كيتن: فلسطين في ضوء الحق والعدل، ترجمة: وديع فلسطين، دار الكتاب الجديد، ط١، بيروت، ١٩٧٠، ص٢٧.

(٣٢) محمد صالح جبر: ولد في عام ١٨٩٦ بالبصرة، تخرج من مدرسة الحقوق ١٩٢٥، ومارس مهنة المحاماة، ثم عين حاكماً في النجف وطويرية، ثم أصبح نائباً في الدورة الانتخابية الثالثة لعام ١٩٣٠، وتوفي عام ١٩٥٧. للمزيد من التفاصيل أنظر: حسن علي عبد الله وحسين كامل جابر: أثر القضية الفلسطينية في العلاقات العربية العربية – العراقية المصرية أنموذجاً ١٩٤٧-١٩٤٨، مجلة كلية الآداب، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الثاني، جامعة البصرة، ٢٠١٠، ص١٢٣.

(٣٣) (د. ك. و.) : ملفات البلاط الملكي، ملف ٢١٤/١٣٨٨٠، كتاب وزارة الخارجية السري إلى الديوان الملكي بتاريخ ٧ سبتمبر/ أيلول ١٩٤٧، (و)٢٢٤.

(٣٤) جامعة الدول العربية: مضابط جلسات مجلس الجامعة، مصدر سابق، مضبطة الجلسة الأولى المنعقدة في ١٦ سبتمبر/ أيلول ١٩٤٧ في صوفر بلبنان، ص٥-٧؛ عايدة سليمة: مرجع سابق، ص١٥٧.

(٣٥) (د. ك. و.) : ملفات البلاط الملكي، ملف رقم ٢١٥/١٦٢١٢، كتاب وزارة الخارجية السري إلى الديوان الملكي بتاريخ ١١ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٤٧، (و)٢٩.

(٣٦) للمزيد حول موقف العراق من تقسيم فلسطين وشرح كيفية الوقوف ضده. أنظر: (د. ك. و.): ملفات البلاط الملكي، ملف ٢١٥/١٨١٠٦، كتاب وزارة الخارجية السري إلى الديوان الملكي بتاريخ ١٨ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٤٧، (و)٤٨؛ تقرير لجنة التحقيق النيابية في قضية فلسطين: مصدر سابق، ص٧٨.

(٣٧) وتكونت اللجنة من ممثلي العراق وسوريا وفلسطين والأردن ولبنان. للمزيد أنظر: صالح صائب الجبوري: محنة فلسطين، اسرارها السياسية والعسكرية، مطبعة دار الكتب، ط١، بيروت، ١٩٧٠، ص١١٤-١١٥؛ صباح مهدي ويس: مرجع سابق، ص١٤٣.

(٣٨) جامعة الدول العربية: مضابط جلسات مجلس الجامعة، مصدر سابق، الجلسة الثالثة المنعقدة في ٩ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٤٧، ص٢١؛ تقرير لجنة التحقيق النيابية في قضية فلسطين: مصدر سابق، ص٧٨؛ سمير عبد الوهاب التكريتي: مرجع سابق، ص٢٣.

(٣٩) فاروق صالح العمر: المعاهدات العراقية-البريطانية في السياسة الداخلية ١٩٢٢-١٩٤٨، منشورات وزارة الإعلام، بغداد، ١٩٧٧، ص٢٨٠.

(٤٠) دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، فيلم٣٤، محفظة٥٤، ملف رقم ١/٧/٢١٧، ج٨، من المفوضية الملكية المصرية في بغداد إلى وزارة الخارجية المصرية، بشأن المظاهرات أمام السفارة البريطانية.

(٤١) عبد الأمير هادي العكّام: تاريخ حزب الاستقلال ١٩٤٦-١٩٥٨، دار الرشيد للنشر، ط٢، بغداد، ١٩٨٠، ص٨٨؛ صحيفة صوت الأهالي العراقية: بتاريخ ٣٠ يونيو/ حزيران ١٩٤٦.

(٤٢) موحان الخير الله: ولد في عام ١٩٠٠ بالبصرة، أحد شيوخ عشيرة المنتفك أصبح عضواً في المجلس التأسيسي العراقي نائباً عن لواء المنتفك عام ١٩٢٤، واستقال منه بعد ذلك، ثم انتخب في المجلس النيابي نائباً عن نفس اللواء في دورات متعددة، وتوفي عام ١٩٥٦. للمزيد أنظر: فاطمة فالح الخفاجي: نواب المنتفك والقضية الفلسطينية ١٩٤٧-١٩٥٨، مجلة كلية الآداب، جامعة ذي قار، العدد٨، المجلد٢، ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٢، ص١٥٩.

(٤٣) دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، فيلم٢٥١، محفظة٤٨٢، ملف رقم ١/١٤٢/١٣٩، ج٥، من المفوضية الملكية المصرية في بغداد إلى وزارة الخارجية المصرية، بشأن فلسطين؛ عبد الرزاق الحسني: مرجع سابق، ج٧، ص١٩٣؛ صحيفة اليقظة العراقية: بتاريخ ٢٦ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٤٧.

(٤٤) دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، فيلم٢٥١، محفظة٤٨٢، ملف رقم ١/١٤٢/١٣٩، ج٥، مصدر سابق؛ سيف الدين الدوري: نوري باشا السعيد ٥٠ عاماً على مصرعه وسقوط النظام الملكي في العراق عام ١٩٥٨، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ٢٠١١، ص٣٣٧؛ عبد الرزاق الحسني: مرجع سابق، ج٧، ص١٩٤؛ صحيفة الشعب العراقية: بتاريخ ٢٣ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٤٧.

(٤٥) جعفر عباس حميدي: التطورات السياسية في العراق ١٩٤١-١٩٥٣، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الموصل، ١٩٧٦، ص٥٧٥-٥٧٦.

(٤٦) عبد الأمير هادي العكّام: مرجع سابق، ص٨٨.

(٤٧) دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، فيلم٣٦، محفظة١٤٦٨، ملف رقم ٧/٤٠/٣٧، ج٢، من المفوضية الملكية المصرية في بغداد إلى وزارة الخارجية المصرية، بشأن توصيات لجنة التحقيق الدولية الخاصة بفلسطين.

(٤٨) جعفر عباس حميدي: التطورات السياسية في العراق، مرجع سابق، ص٥٧٦.

(٤٩) (د. ك. و.) : محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لعام ١٩٢٩، الجلسة الخامسة بتاريخ ١٢ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٢٩، ص٦٨؛ جهاد مجيد محيي الدين: العراق والسياسة العربية ١٩٤١- ١٩٥٨، اطروحة دكتوراه، كلية الاداب، جامعة عين شمس، ١٩٧٧، ص٢٠.

(٥٠) سمير عبد الوهاب التكريتي: مرجع سابق، ص١٩؛ عبد الرزاق الحسني: مرجع سابق، ج٧، ص١٩.

(٥١) (د. ك. و.) : محاضر مجلس النواب، الاجتماع غير الاعتيادي لعام ١٩٤٧، الجلسة الثالثة بتاريخ ١٨ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٤٧، ص٨-١٧؛ عبد الرزاق الحسني: مرجع سابق، ج٧، ص١٥٦-١٥٧.

(٥٢) جهاد مجيد محيي الدين: مرجع سابق، ص١٩.

(٥٣) نصير خير الله جاسم: النظام الملكي العراقي وفلسطين ١٩٢١-١٩٤٨، اطروحة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠١١، ص٤٥؛ عبد الرزاق الحسني: مرجع سابق، ج٢، ص٢٦١-٢٦٢.

(٥٤) عبد الرزاق الحسني: مرجع سابق، ج٧، ص١٩٢-١٩٣؛ صحيفة اليقظة العراقية: بتاريخ ١٤ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٤٧.

(٥٥) صحيفة اليقظة العراقية: بتاريخ ٢ يناير / كانون الثاني ١٩٤٧.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً ــ المصادر :

أ- الوثائق العربية غير المنشورة :

- دار الكتب والوثائق العراقية: (د. ك.و) ملفات البلاط الملكي .

١- ملف ٢١٢/١٢٩٢٨ عام ١٩٤٥.

٢- ملف ٢١٢/١٣٥٦٢ عام ١٩٤٥.

٣- ملف ٢١٤/١٣٨٨٠ عام ١٩٤٧.

٤- ملف ٢١٥/١٦٢١٢ عام ١٩٤٧.

٥- ملف ٢١٥/١٨١٠٦ عام ١٩٤٧.

- محاضر مجلس النواب العراقي للاعوام ١٩٢٩- ١٩٤٧.

- دار الوثائق القومية المصرية:

١- فيلم ٣٧، ملف رقم ٥/٧٢/٤، ج٢.

٢- فيلم ٢٥٠، محفظة ٤٨١، ملف رقم ١/١٤٢/١٣٩، ج١.

٣- فيلم ٣٤، محفظة ٥٤، ملف رقم ١/٧/٢١٧، ج٨.

٤- فيلم ٢٥١، محفظة ٢٨٢، ملف رقم ١/١٤٢/١٣٩، ج٥.

٥- فيلم ٣٦، محفظة ١٤٦٨، ملف رقم ٧/٤٠/٣٧، ج٢.

- جامعة الدول العربية:

١- مضابط جلسات للاعوام ١٩٤٥- ١٩٤٦- ١٩٤٧.

ب-الوثائق العربية المنشورة :

١- تقرير لجنة التحقيق النيابية في قضية فلسطين: مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٩.

٢- جامعة الدول العربية: الإدارة العامة (إدارة فلسطين، الشعبة السياسية، الوثائق الرئيسة في قضية فلسطين)، المجموعة الأولى ١٩١٥-١٩٤٦، القاهرة، ١٩٥٧.

ثانياً ــ الرسائل العلمية :

١- سامي حسين الطائي: عدنان الباجةجي ودوره الدبلوماسي والسياسي في العراق حتى عام ١٩٦٩، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة ديالى، ٢٠١٢.

٢- جهاد مجيد محيي الدين: العراق والسياسة العربية ١٩٤١- ١٩٥٨، اطروحة دكتوراه، كلية الاداب، جامعة عين شمس، ١٩٧٧.

٣- سمير عبد الوهاب التكريتي: العراق والقضية الفلسطينية ١٩٤٨-١٩٥٨، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٧٠.

٤- صباح مهدي ويس: الجامعة العربية والقضية الفلسطينية ١٩٤٥-١٩٦٥، أطروحة دكتوراه، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ١٩٩٨.

٥- محمود أحمد المعماري: العراق والقضايا العربية في جامعة الدول العربية ١٩٤٥-١٩٦٧، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠٠٨.

٦- هاشم حسن الشهواني: السياسة الدولية (١٩٦٥-١٩٧٥) دراسة تاريخية لقضايا عالمية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الموصل، ٢٠٠٦.

٧- جعفر عباس حميدي: التطورات السياسية في العراق ١٩٤١-١٩٥٣، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الموصل، ١٩٧٦.

٨- نصير خير الله جاسم: النظام الملكي العراقي وفلسطين ١٩٢١-١٩٤٨، اطروحة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠١١.

ثالثاً ــ المراجع العربية :

١- سيف الدين الدوري: نوري باشا السعيد ٥٠ عاماً على مصرعه وسقوط النظام الملكي في العراق عام ١٩٥٨، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ٢٠١١.

٢- حنا بطاطو: العراق – الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، ترجمة: عفيف الرزاز، دار الحياة للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١١.

٣- صالح صائب الجبوري: محنة فلسطين، اسرارها السياسية والعسكرية، مطبعة دار الكتب، ط١، بيروت، ١٩٧٠.

٤- عبد الأمير هادي العكَام: تاريخ حزب الاستقلال ١٩٤٦-١٩٥٨، دار الرشيد للنشر، ط٢، بغداد، ١٩٨٠.

٥- عبد الرزاق الحسني: تاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي ١٩٢١-١٩٥٨، دار الشئون الثقافية العامة، ج٤، بغداد، ١٩٨٨.

٦- عايدة سليمة: مصر والقضية الفلسطينية، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، ط١، القاهرة، ١٩٨٦.

٧- فاروق صالح العمر: المعاهدات العراقية-البريطانية في السياسة الداخلية ١٩٢٢-١٩٤٨، منشورات وزارة الإعلام، بغداد، ١٩٧٧.

٨- فاضل حسين: تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي ١٩٤٦-١٩٥٨، مطبعة الشعب، بغداد، ١٩٦٣.

٩- محمد عزة دروزة: القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها، المطبعة العصرية الحديثة، ط٢، بيروت، ١٩٦٠.

١٠- محمد فاضل الجمالي: ذكريات وعبر من العدوان الصهيوني وأثره في الواقع العربي، دار الكتاب الجديد، ط١، بيروت، ١٩٦٤.

١١- هنري كيتن: فلسطين في ضوء الحق والعدل، ترجمة: وديع فلسطين، دار الكتاب الجديد، ط١، بيروت، ١٩٧٠.

١٢- يوسف خوري: المشاريع الوحدوية العربية ١٩١٣-١٩٨٩، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢، بيروت، ١٩٩٠.

رابعاً ــ البحوث :

١- جعفر عباس حميدي: القضية الفلسطينية في مواقف ومناهج الأحزاب السياسية في العراق ١٩٤٦-١٩٥٨، مجلة معهد البحوث والدراسات العربية، العدد الثالث عشر، القاهرة، ١٩٨٤.

٢- حسن علي عبد الله وحسين كامل جابر: أثر القضية الفلسطينية في العلاقات العربية العربية – العراقية المصرية أنموذجاً ١٩٤٧-١٩٤٨، مجلة كلية الآداب، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الثاني، جامعة البصرة، ٢٠١٠.

٣- فاطمة فالح الخفاجي: نواب المنتفك والقضية الفلسطينية ١٩٤٧-١٩٥٨، مجلة كلية الآداب، جامعة ذي قار، العدد٨، المجلد٢، ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٢.

خامساً ــ الصحف :

١- صحيفة الشعب العراقية.

٢- صحيفة اليقظة العراقية.

٣- صحيفة صوت الأهالي العراقية.

سادساً ــ المواقع الالكترونية :

١- محمد حسن: مولد السياسي البريطاني ارنست بيفن، منشور بتاريخ ٧ مارس/ آذار ٢٠١٣ على الرابط: http://www.vetogate.com/152150

سابعاً ــ المصادر والمراجع باللغة الاجنبية :

1- George E. Kirk: The Middle East 1945-1950, Oxford University Press, London, UK, 1954.

2- Jon Kimche: Seven Fallen Pillars: The Middle East 1915-1950, Secker and Warburg, London, UK, 1950.

3- Sydney Nettleton Fisher: The Middle East: A History, Routledge and K. Paul, 2nd Edition, London, UK, 1971.

4- U.S. Department of State: Foreign Relations of the United States (FRUS): 1948, Vol.V, Part 1, List of Abbreviations and Symbols, United States Government Printing Office, Washington D.C., USA, 2008.